وطني نقف لنتحدث عن موضوعات الوحدة الوطنية دون أن ننجح في تجسيدها؟ اليس السبب هو النهج، النهج الذي يحكم التعاطي على الساحة الفلسطينية، وما يترتب عليه من انعكاسات واشكالات في الداخل متخلفة عما أقريناه بأنفسنا؟

من منا لم يرتح غاية الراحة للبرنامج الذي أقر في المجلس الوطني الفلسطيني الرابع عشر، وخاصة في شقه التنظيمي؟ كلنا سجلنا يومذاك موقفاً موحداً ينطلق من قناعة بأن هذه الخطوط العامة يمكن أن تشكل مدخلاً صحيحاً لإعادة ترتيب البيت الفلسطيني، على أسس سليمة. لكننا عدنا في المجلس الوطني الخامس عشر لنشكو مجدداً، دون أن نقف بشكل جدي لنرسم منهجية صحيحة للقرارات والعلاقات. وغياب هذه الوقفة هو جوهر العلة في مسألة الوحدة الوطنية.

نحن نفهم أن الوحدة الوطنية ينبغي أن تقوم على قاعدة الفهم المشترك، وعلى قاعدة الاستقلال السياسي والأيديولوجي والتنظيمي، أما ما هو مختلف عليه سياسياً، فنحن لا ننشد أن تتم الوحدة السياسية حوله لا في الخارج ولا في الداخل. المهم أن ترسو الأمور في الخارج والداخل على قواعد سليمة ترسمها قيادة منظمة التحرير بكافة اطرها السياسية والعسكرية والتنظيمية والمالية والادارية.

لنتناول مثالاً واحداً: الأسرى. من الجانب الوطني الانساني، يجب ألا يتميز الشهيد عن الشهيد، ولا الأسير عن الأسير، ولكن في منتصف العام ١٩٨٠ فقط، جرى الاتفاق على أن تتبنى مؤسساتنا كل الاسرى في الثورة الفلسطينية: إن التنظيمات تعاني من هذه المسألة، حيث أن الأسير هو مناضل في الثورة الفلسطينية في النهاية، بغض النظر عن انتمائه، النظري أو السياسي. هذا التأخير في اتخاذ القرار مؤلم، ومع ذلك لن نيأس وسنبقى نناضل من أجل التخلص من هذه الشوائب والسلبيات، لكن شريطة أن يكون هناك اعداد جدي لانتهاج مسلك أكثر صدقاً واستعداداً لنقل ما نطرحه نظرياً على الورق، إلى حيز الواقع العملي.

أما فيما يتعلق بموضوع الوحدة الوطنية، والتجارب التي مرت بها في داخل الأرض المحتلة، فنحن نذكر البيان الذي صدر في آب العام ١٩٧٣، وكان برنامجاً متقدماً وافقت عليه القوى الأساسية الفاعلة في داخل الأراضي المحتلة. لكن المكاسب الفئوية، كما ذكر رفيقي ياسر، تتغلب على النهج العام السليم، وتجري التشطيبات حيث تشاء وفي الوقت الذي تشاء.

وأذكر أنه في خلال العام ١٩٧٤ وردت على المجلس الوطني المنعقد في القاهرة، رسالة من الداخل تتحدث بمنحى سياسي، بغض النظر على اتفاقنا أو اختلافنا مع مضمونه، فحرص المجلس الوطني على التقاطها وتلاوتها من على منصة المجلس الوطني، واعتبار الجبهة الوطنية الفلسطينية على أنها ذراع منظمة التحرير الفاعل في الأراضي المحتلة. بالمقابل نأتي لنناضل من أجل تطبيق ما أقره المجلس الوطني الفلسطيني الرابع عشر في أحد بنوده حول مسألة الجبهة الوطنية، فيجري تجاهل هذه المؤسسة التي اقيمت